جاهل بذلك سواء الكعبة والحجر الاسود وغيرهما خلافا لمن توهم فرقا بين الحجر وغيره لندب تقبيل الحجر ونسه فقد صرحوا كما يأتي انها لا يشترط بل لا يجوز ان فيه المحرم الا اذا لم يكن به طيب وقيد بعضهم او الرطب بقوله تعلق به وكأنه لخبره من مقول الروضه واصلها لو مس طيبا رطبا ظاهره يابسا لا يعلق وهو اخذ غير صحيح اذ لا يلزم من اللباس العلوق ولا عوده فاحتيج الى تقييده بما يعلق بخلاف الرطب فانه يلزم منه ذلك فلم يحتج لتقييده بالعلوق ومن ثم لم يشترط في المجموع كالام الاعلم بكونه رطبا وتقدم مسه وقال في موضع اخر لو جهل كون الممسوس طيبا فلا فدية انتهى وعبارة بعضهم لو جهل عينه بان مس طيبا رطبا وهو نظيره يابسا فقال الجمع يلزمه الفدية لتقصيره الطيب مع العلم بكونه طيبا وقال اخرون وصححه في المجموع وغيره لا يجب لان الجهل برطوبته كالجهل بكونه طيبا وعلم مما مر انه لا اثر لمس طيب علق منه مجرد رائحة لانها تحصل بالمجاورة ويلزم الفدية عالما بتحريمه وان جهل وجوب الفدية لانه بعد ان علم التحريم كان حقه الامتناع او ظن نوعا ليس بطيب على ما في نفس الامر وقولهم ليس بطيب انما هو باعتبار ظنه وحينئذ فلا تقصير البتة لان من ظن ان الكافور غير طيب أي تقصير ينسب اليه وان كان يعلم حرمة جنس الطيب فالذي يتجه حمل ذلك على ما يرجع الى ما قبله بان يعلم انه من جنس الطيب فلم يتجه حمل المحرم وكان يظن ان هذا القدر الذي استعمله لا يحرم لقلته لانه حينئذ يتسبب الى نوع تقصير ومر ما يعلم منه انه لو تطيب للاحرام بما له عين وفعله عامدا عالما مختارا بان احتاه من محله ثم رده الى محله او الى غيره او مسه بيده وهو ما يعلق بها او نزع الثوب المطيب للاحرام ثم اعاده كذلك لزمته الفدية ولا يضر انتقاله بنحو عرق لتولده من منديب اليه بلا قصد فكان في حكم المغلوب عليه فان لصق به وهو ناس مثلا او استعمله وهو جاهل ثم علم به او افاقته عليه ربح لزمته ازالته فورا ولو باجرة مثل فاضلة عما تغتفر في الفطرة ولو محرما فان امتنع قهل بالغ لانه بذل له بذل منفعته في تحصيل واجب فاشبه ترك الزكاة حيث تعين لها او لا لمحل نظر والاوجه الثاني اخذا من قولهم لا يجب اجارة المصحف لمن يقرا فيه القراءة الواجبة ولو القاه اجنبي عليه عمدا فقضية كلامهم انه يلزمه ازالته فورا وان كان فيها اتلاف لعين الطيب او نقص لما لبته وهو متجه ان كان ملكا ملكية لانه كالصايل والا اغتفر له التراخي لهذا العذر وتحصل ازالته بغسله او مسحه بخرقه او خشنه بحيث يزول اثره ولا يؤثر مجرد ريح كما مر وان احتاج الى رفع الحدث لان له بدلا بخلاف الازالة حيث توقفت على الماء نعم ان امكنه ان يجمع ما وضوئه ويزيل به الطيب لزمه الوضوء به ثم جمعه لما ذكر في المجموع وغيره وما اقتضاه نص

الام



الام وجماعة من صرفه للطيب مطلقا محمول على ما عدا هذه الصوره لوضوح الحكم المذكور فيها وبه يندفع ما مر في التيمم انه لو احتاج الماء العطش دابته ولمكنه ان يتوضا به ثم يستقيها غسالته لزمه ولا نظر الى ان تقديم الوضوء فيها تاخير الازالة الواجبه فورا لان هذا القدر اليسير يغتفر كما صرحوا به للضروره ولتعارض معه غسل نجاسة وغسل طيب قدم غسل النجاسة لانها افحش ولا بدل لها كما صرح به في المجموع ومتى اغتفر البقاء مع القدرة عليها ولو بطيب اعلى كما يأتي اخرا ومسح اوحت فورا ولم يفعل وان قصر الزمن لكن ان التقى اي الفدية والاثم ابدا بان استعمل الطيب عمدا لعذر ثم زال وتراخى ولا تتعدد الفدية بطول الزمن بلا عذر بل يدوم الاثم ويعظم اما لو لم يتنفها ابتدا بان استعمله بلا عذر بل يدوم الاثم اما لو لم يتنفها ابتدا بان استعمله بلا عذر فلا يلزمه بالتاخير فدية اخرى واحترز بقيد الفدية عما اذا عجز عنها لزمانة مثلا ولم يجد من يقوم بها ولو باجرة مثل فلا فدية لعذره بقوله امكنه عما لو لم يمكنه الا بما كثير لطول زمن الازالة بلا تقصير فلا اثم للتوقع اتفاقا وان استلزمت مماسته وطال زمنها لان قصده الازالة ولذا جاز له نزع الثوب ولم يلزمه شقه وان تعدى بلبسه فلا يجب به الا ما يمكن به نزعه الحلال عما تنزيها عن مماسة الطيب ما امكن وتحصل حرمة ذلك قولية ذكر بنفسه اذا قدر على ازالته بغيره فورا على وجه لا ضرر عليه فيه لانه مباشر للطيب مع امكان الاحتراز عنه ورد بان الموتزا انما هو مباشرة فيها نوع ترفه ولو بوجه ما وهذا لا ترفه فيه البته لان ازالته تزك له والترك لا يعطى حكم الفعل اذا اختلفا مدركا وهو هنا مختلف كما تقرر فالقول بان هذا ليس من الترك الذي لا يعطى حكم الفعل ليس في محله ويمكن الجمع بحمل ما في المتن على ما يباشر فيحصل منه ذلك مع سهولة الاحتراز عنه بتغريمه ذلك الى غيره الذي لا مشقة عليه فيه النوع الثالث من محرمات الاحرام الادهان فيحرم على عامد عالم مختار تقطير مار رجل او غيره وهو نفتحي اوله مصدر بمعنى الدهن شعر ليس بمرفوع ولا مصلعا لما فيه من تزيين الشعر وتنميته المنافيين لحرمة الحرم اشعث اغبر اي شانه المامور به ذلك وزعم الاسنوي انه اخبار لا نهي والا لحرمت ازالة الشعث والغبار ليس في محله اذ حمله على الاخبار المحض بعيد جدا بل بعيد لان الاخبار بذلك معلوم فتعين حمله على النهي بالمعنى الذي ذكرناه وانما لم يحرم ما ذكره للاجماع اما الراس الصلعا وهو الا ينبت فيه شعر خلقة او لمرض فلا يحرم دهنها اتفاقا ولا الاقرعا لانتفاء المعنى الذي حرم لاجله الدهن ودهن لحية غير امرد ولو

النوع الثالث

لو حصل منها في يده بالبحث عن الطيب وحمل منها عن مباشرة